

Governance Policy

سياسة الحوكمة

تؤمن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بأهمية وضرة تطبيق نظام للرقابة على المستوى المؤسسي يحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية بالهيئة، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بالعمل، ويدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية، ويعزز الثقة والمصداقية والمساواة في بيئة العمل، ويضمن تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة، ويرسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامّة. كما يعكس مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمعنيين في مختلف المجالات.

من هذا المنطلق، وضعت الهيئة مجموعة من السياسات والإجراءات والقواعد والتعليمات الهادفة الى تفعيل نظام الحوكمة لديها وتحديد الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن الإدارة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها وتعظيم الربحية والمحافظة على مكتسبات الهيئة.

1. أهداف نظام الحوكمة في الهيئة:

أ. الشفافية Transparency:

يهدف نظام الحوكمة إلى أن تتحلّى الهيئة بالشفافية بحيث تفصح على نحو واضح ودقيق وتام عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها التي تكون مسؤولة عنها.

ب. المساءلة Accountability:

يهدف نظام الحوكمة الى أن تتقبل الهيئة نتائج عمليات التدقيق عليها سواء أكانت داخلية أو خارجية، وتتجاوب معها كما يلزم، وتتفهم أنها قد تكون محل مساءلة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة التي تحكم نشاطها.

ج. العدالة Justice:

التعامل مع كل الأطراف بإنصاف ومساواة دون تمييز طرف عن طرف آخر.

2. تتمثل فوائد نظام الحوكمة في الهيئة فيما يلي:

أ. تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية وتحديد أسس المسؤولية عن الإنجاز والنتائج.

ب. مكافحة ومحاربة الفساد بأشكاله وممارساته.

ج. ايجاد تعليمات وإجراءات وأنظمة موثقة مع تحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات والصلاحيات والعلاقات ضمن إطار عمل واضح.

د. تعزيز رضا أصحاب المصلحة نتيجة الاستجابة لمتطلباتهم واحتياجاتهم بجودة عالية وسرعة مناسبة.

هـ. تحسين فعالية وكفاءة عمليات الهيئة واستغلال مواردها وتوظيفها بشكل مناسب لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لها.

و. تعزيز ثقافة الولاء المؤسسي وتنمية الشعور بالمسؤولية.

3. مبادئ الحوكمة:

تتلخص مبادئ الحوكمة التي تطبقها الهيئة فيما يلي:

Governance Policy

سياسة الحوكمة

أ. حماية حقوق الدول الأعضاء:

تطبق الهيئة مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم بما يكفل حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بتكافؤ وإتاحة الفرص المتساوية لهم.

ب. الإفصاح عن وجود مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين:

تطبق الهيئة مبدأ الإفصاح عن وجود مصالح خاصة من خلال إلزام جميع أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذيين بالإفصاح عن مصالحهم الخاصة ذات العلاقة بنشاط الهيئة وفق الأنظمة المعمول بها في الهيئة.

ج. الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:

تطبق الهيئة مبدأ الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح الهادف إلى حماية حقوق أصحاب المصالح، وهم الدول الأعضاء والموظفين والمتعاقدين والمتعاملين مع الهيئة.

د. تحقيق الإفصاح والشفافية:

تطبق الهيئة مبدأ تحقيق الإفصاح والشفافية من خلال تطبيق النظم واللوائح التنظيمية والقوانين وقواعد السلوك المهني.

هـ. المساءلة:

تطبق الهيئة مبدأ المساءلة على جميع المستويات:

فعلى مستوى الإدارة التنفيذية تتم المساءلة من خلال قواعد الانضباط والإحالة لمجالس التحقيق والتأديب وتقييم الأداء السنوي للعاملين، والخطط السنوية للإدارات وتقارير الإنجاز.

وعلى مستوى مجلس الإدارة، يقوم المجلس بمتابعة الأداء من خلال تقارير لجنة التدقيق بشأن مهام المتابعة والأنشطة التي تقوم بها الهيئة للتأكد من سلامة عملية إعداد البيانات المالية وجودة وفعالية الضوابط وإدارة المخاطر وتوافر الظروف الملائمة للتدقيق الداخلي لأداء مهامه بحياضية، وكفاية مؤهلات واستقلالية مدققي الحسابات الخارجيين. كما يناقش المجلس التقارير المالية الإدارية وتقارير لجنة الاستثمارات المالية الدورية، وتوصيات وتقارير لجان الإدارة التنفيذية، والخطط السنوية والميزانية الإدارية وتقارير الإنجاز الدورية.

أما على مستوى مجلس المساهمين فتتم المساءلة من خلال مناقشة التقرير السنوي الذي يشتمل على نشاط الهيئة وأدائها ومهامها المختلفة وبرامجها الاستثمارية السنوية وتقرير المدقق الخارجي والبيانات المالية الموحدة وإيضاحاتها.

و. المسؤولية المجتمعية:

تقوم الهيئة بمسؤوليتها المجتمعية من خلال الحرص على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء عبر استثماراتها الزراعية التي تأخذ في الاعتبار الاثر الاجتماعي والبيئي عند تنفيذ اي مشروع. كما تضطلع الهيئة بالواجبات المترتبة على هذه المسؤولية من خلال برامج إنمائية لفئات مختلفة من المجتمع.



Governance Policy

سياسة الحوكمة

4. إطار الحوكمة:

يعكس الهيكل التنظيمي للهيئة مدى الحرص الذي توليه لتوضيح الاختصاصات فيما بين أجهزتها المختلفة (التوجيهية والإشرافية والتنفيذية)، وتحقيق التكامل والتفاعل بينها من أجل مشاركة أفضل في اتخاذ القرارات، وتعنى الأجهزة التالية في الهيئة بتطبيق مبادئ الحوكمة وتلتزم بتطبيق القوانين والأنظمة والإجراءات لتحقيق أهداف الحوكمة:

أ. مجلس المساهمين:

مجلس المساهمين يعتبر السلطة العليا في الهيئة، ويتكون من 21 دولة عربية، ويتم تمثيل كل دولة بممثل ونائب له. ويعقد المجلس اجتماعاته سنوياً، وقد منح النظام الأساسي لمجلس المساهمين كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة (مادة رقم 10) من النظام الأساسي للهيئة). كما تتوفر قواعد إجرائية معتمدة تحكم عمل مجلس المساهمين.

ب. مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة الهيئة من تسعة أعضاء ولكن يرأس مجلس الإدارة سعادة رئيس الهيئة، يعينهم مجلس المساهمين لدورة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ويعقد اجتماعات ربع سنوية وكلما دعت الحاجة. وذلك وفقاً للقواعد الإجرائية التي تنظم تلك الاجتماعات. وهو يختص بالقيام بكافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الهيئة وأنشطتها وما يفوضه له مجلس المساهمين من اختصاصات (مادة رقم 13) من النظام الأساسي للهيئة).

ج. رئيس الهيئة:

يتم تعيين رئيس الهيئة من قبل مجلس المساهمين من ذوي الخبرة والكفاءة من مواطني الدول الأعضاء في الهيئة، وهو رئيس مجلس الإدارة، ولا يشترك في التصويت إلا في حالة تساوي الأصوات، ويكون صوته مرجحاً.

د. اللجنة التنفيذية:

تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة يختارهم مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي يتولى رئاستها، ومن مهام اللجنة الأساسية النظر في الموضوعات التي تعرض على مجلس الإدارة، وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها.

هـ. لجنة التدقيق والمخاطر:

تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الهيئة التنفيذية، يختارهم مجلس الإدارة. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها وضمن الصلاحيات الرئيسية المناطة بها، ومنها: مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريرها، ومناقشة تقارير مدقق الحسابات الخارجي. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها.

و. لجنة الاستثمارات المالية:

هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي يتولى رئاستها. وتقوم اللجنة بمهام متابعة استثمارات الهيئة المالية في الأسواق العالمية والتدفقات النقدية للهيئة، وتوظيف أموالها. وترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها.



Governance Policy

سياسة الحوكمة

ز. إدارة التدقيق الداخلي

تشكل إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة مكوناً هاماً في منظومة الرقابة والضبط، وتحرص الإدارة العليا في الهيئة على أن تؤدي هذه الإدارة دورها باستقلالية. تشمل مهامها تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي وأنشطة إدارة المخاطر وفقاً لإجراءات معتمدة، وهي تتواصل مباشرة مع لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ويشكل نظام إدارة المخاطر ركيزة أساسية أيضاً في إطار الحوكمة إذ تتوزع مسؤوليات إدارة المخاطر على جميع المستويات الإدارية في الهيئة.

د. الوحدات التنظيمية الأخرى:

يتكون الهيكل الإداري للهيئة من مكتب رئيس الهيئة ومكتب المستشار القانوني وسبع إدارات تنفيذية متخصصة هي: إدارة الدراسات والإنماء وإدارة الاستثمار الزراعي والإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية وإدارة الخدمات وإدارة الاستراتيجية والتطوير وإدارة الاتصال المؤسسي والعلاقات الدولية. وتراعي كافة الوحدات التنظيمية في عملها اللوائح التنظيمية والسياسات والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تنظم أنشطة الهيئة وعملياتها وتهدف إلى استمرارية العمل وتنفيذ الخطط السنوية.

ط. اللجان وفرق العمل المتخصصة:

تتولى عدة لجان مشتركة من مختلف الوحدات التنظيمية (بصفتها جهات استشارية)، بالإضافة إلى فرق العمل المتخصصة تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتكون عضويتها من مستشارين وخبراء وموظفين من ذوي الاختصاص، ومن هذه اللجان: اللجنة الاستشارية العليا ولجنة الاستثمار الزراعي ولجنة القروض ولجنة شؤون الموظفين ولجنة المشتريات.

وتشكل اجتماعات تلك اللجان التي تعقد بشكل منتظم آلية هامة لتسهيل عمليات اتخاذ القرار.

ي. التدقيق الخارجي:

يشكل التدقيق الخارجي طرفة هامة في نظام الحوكمة، ويختص مجلس المساهمين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين ووفقاً للنظام الأساسي للهيئة، ويتم تعيينهم بتوصية من مجلس الإدارة.

محمد بن عبيد المزروعى

رئيس الهيئة